

الدعوة إلى مؤتمر استثنائي تهدد موقع الأمين العام للعدالة والتنمية المغربي

وأشار لزرقي إلى أن "مبادرة المؤتمر الاستثنائي تدخل في إطار المناورات والعمل في "الغرف المظلمة"، التي تلجأ إليها العدالة والتنمية، كلما شهدت اختناقا داخليا أو اتجاها نحو المحاسبة".

وشدد بيان اللجنة الذي حصلت "العرب" على نسخة منه، على التثبيت بضرورة انعقاد مؤتمر استثنائي، باعتباره خيارا ثابتا، "وقفنا على الراسخة بكونه الإطار الوحيد والأوحد الذي يضمن تنزيل مضامين المبادرة، ويوفر الضمانات اللازمة للإجابة على الأسئلة التي طرحت في المذكرة"، وفق تعبير اللجنة.



واعتبرت اللجنة الدعوة إلى مؤتمر استثنائي بانها "طوق نجاة قد يساعد حزب العدالة والتنمية على تجاوز لحظاته العصبية التي مر بها، وتضميد جراح الماضي".

وأكد إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني للحزب، المقرب من الأمين العام السابق عبدالله بكنيران، أن "مكتب المجلس الوطني عبر عن احترامه لهذه المبادرة باعتبارها تتوجه إلى إحدى مؤسسات الحزب، وتطالب بتفعيل أحد مقتضيات النظام الأساسي له، وهو ما يرسخ منهجية العمل داخل العدالة والتنمية المبني على الإلزام بالبرهان، وتقدا، وتشاورا وتواصيا بالحق، وعلى أن حرية التعبير في الحزب مضمونة، والالتزام فيه واجب" وفق قاعدة "البرهان والقرار ملزم".

وقال أصحاب المبادرة إنهم يناون بانفسهم عن الرد على "المشككين في النوايا ومروجي الإشاعات، والذين يكيلون الاتهامات لداغمي المبادرة ويشوشون بذلك على المبادرة وأهدافها". وأضافوا "إن أخلاقا وحساسيا، المرحلة التي يمر بها الحزب تفرضان علينا الإعراض عن كل المعارك الهامشية".

ويشير مراقبون أن القيادي والمستشار البرلماني عبدالعالي حامي الدين، المقرب من الأمين العام السابق، يدعم أيضا هذه المبادرة حيث سبق أن دعا إلى عقد مؤتمر استثنائي للحزب، باعتباره معارضا للتجربة الحكومية الحالية.

ويضيف هؤلاء أن الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي في الظرف الراهن لا تخرج عن تكتيكات حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يسعى إلى البقاء في مواقع قيادة المشهد السياسي العام الحالي في المغرب.

محمد مامون العلو

الرباط - احتدت النقاشات داخل حزب العدالة والتنمية المغربي حيث تدفع لجنة مكونة من قيادات وقواعد أطلقت على نفسها اسم "النقد والتقييم" من أجل عقد مؤتمر وطني استثنائي قالت إنه يرمي إلى تصحيح الأوضاع الداخلية للحزب، وفتحت باب التوقيع على عريضة في مسعى للضغط بهدف الإطاحة بالقيادة الحالية وذلك قبل أشهر من الانتخابات التي ستجري في 2021.

وقالت مصادر من داخل الحزب لـ"العرب" إن ضغوطا من قبل قيادات وازنة مورست على أعضاء في الأمانة العامة، والمجلس الوطني، من أجل قبول مناقشة مذكرة المؤتمر الاستثنائي للعدالة والتنمية، بعدما اتسعت دائرة المطالبين بعقد المؤتمر قبل انتخابات 2021، والغرض ضرب شرعية الأمين العام الحالي سعد الدين العثماني، والتأثير على عمل الحكومة بعدما أعلنت لجنة التنسيق الوطنية عن مبادرة النقد والتقييم.

وتجاوز عدد التوقيعات على المبادرة المذكورة 330 توقيعاً.

ودعا أصحابها إلى أن يحظى النقاش بشأنها باهتمام مضاعف من طرف أعضاء المجلس الوطني.

وتم قبول مناقشة مذكرة المؤتمر الاستثنائي، بعدما تم رفض التعامل مع أصحابها في وقت سابق، وذلك بعد التعلل بأن حزب العدالة والتنمية له مؤسسات و"لا يقبل مناقشة أشياء وقهها أشخاص لا يحملون أي صفة قانونية تخول لهم المطالبة بعقد هذا المؤتمر".

وفي هذا الإطار، دعا الواقفون وراء هذه المبادرة، بقية أعضاء مجلس الحزب إلى الإقدام على نفس الخطوة، والتخلي بـ"الجرأة التي تتطلبها المرحلة".

وقال رشيد لزرقي، أستاذ العلوم السياسية، في تصريح لـ"العرب" إن ما يتم الترويج له من دعوة إلى مؤتمر استثنائي داخل حزب العدالة والتنمية إعلاميا، يعد "تنقيسا للاختناق التنظيمي جراء ظهور للأغنياء الجدد المستفيدين من النموذج الحكومي، كما أنه بمثابة ورقة سياسية متفق عليها، بقاها متينة بغاية فسح مجال أكبر لتقوية أوراقهم التفاوضية، ورسالة للدولة بإمكانية قلب الطاولة، خاصة بعد التحاق قيادات العدالة والتنمية بهذه المبادرة".

وأضاف لزرقي أن "توقيت المبادرة مشيوه إذ جاء في فترة الاستعداد للانتخابات المقبلة المقررة العام المقبل وفي وقت يبدو فيه الطريق مفتوحا نحو محاسبة بعض قيادات الحزب نتيجة اختلالات تديرية تهم الجماعات المحلية والإقليمية وهو ما يثير شكوكا بشأن المبادرة".

حكومة المشيشي تواجه الملفات المتشعبة للحكومات السابقة

توقف الإنتاج في حقول النفط والغاز يعسر مهمة كسب التحديات



نظرة استشرافية.. هل بإمكاننا كسب التحدي

وفي خطوة عملية لتفعيل الدور الجهوي للولاية أكد هشام المشيشي خلال انعقاد ندوة الولاية على أهمية التنسيق لتحقيق توجهات الحكومة وأولوياتها وإيراز دقة المرحلة القادمة ومتطلباتها.

وتحظى حكومة المشيشي بسند سياسي يتكون من 134 نائبا صوتوا له، ما يمثل ضمانا في رأي البعض لترميز قوانين تجنب البلاد عدة أزمات.

وتحظى حكومة المشيشي بسند سياسي يتكون من 134 نائبا صوتوا له، ما يمثل ضمانا في رأي البعض لترميز قوانين تجنب البلاد عدة أزمات.

وقال النائب بالبرلمان عن حركة الشعب خالد الكريشي لـ"العرب" "لا بد من توفر مساندة سياسية لحكومة المشيشي، وتوسع الحزام السياسي الذي يضمن لها تمرير مشاريع القوانين في البرلمان".

وأضاف الكريشي "أصبحت الهدنة الاجتماعية ضرورة أكثر من أي وقت مضى، فضلا عن إيجاد مناخ سياسي مناسب يسمح بتناول الملفات الحارقة ومعالجتها".

كما أشار الكريشي "إلى ضرورة أن يتوجه المشيشي وفريقه الحكومي إلى الكامور ومناجم الفوسفات والجلوس إلى طاولة الحوار مع المعترضين، علاوة عن إشراك كل الأطراف الفاعلة وفي مقدمتها المنظمات الوطنية".

وبانت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تؤرق التونسيين، في ظل غياب الإرادة السياسية الفاعلة لمعالجتها جراء تكرار نفس الخطاب السياسي السابق الذي تلجئ إليه الحكومات المتعاقبة كلما اقتضت الضرورة ذلك.

الاجتماعي بإعناش الاستثمار وحفض عسيرة نوعا ما، في ظل تفاقم الأزمات وتوقف نشاط محركات الاقتصاد بأبرز مواقع الإنتاج الطاقى على غرار أزمة النفط بالكامور (جنوب) وأزمة الفوسفات بمناجم قفصة جنوب غربي البلاد.

وعلى الرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، أبدى ليونة في أول جلسة تفاوضية مع حكومة هشام المشيشي، لتجنب التصعيد أو التصادم فإن هذا المعطى لا يشفع لحكومة المشيشي بأن تنكب سريعا على معالجة الأوضاع التي تذر بانفجار اجتماعي.

وتبدو مهمة المشيشي وفريقه الحكومي عسيرة نوعا ما، في ظل تفاقم الأزمات وتوقف نشاط محركات الاقتصاد بأبرز مواقع الإنتاج الطاقى على غرار أزمة النفط بالكامور (جنوب) وأزمة الفوسفات بمناجم قفصة جنوب غربي البلاد.

وعلى الرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، أبدى ليونة في أول جلسة تفاوضية مع حكومة هشام المشيشي، لتجنب التصعيد أو التصادم فإن هذا المعطى لا يشفع لحكومة المشيشي بأن تنكب سريعا على معالجة الأوضاع التي تذر بانفجار اجتماعي.

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أن "حكومة المشيشي ستكون حكومة إيقاف النزيف والحد من تفاقم الاحتقان

وتبدو مهمة المشيشي وفريقه الحكومي عسيرة نوعا ما، في ظل تفاقم الأزمات وتوقف نشاط محركات الاقتصاد بأبرز مواقع الإنتاج الطاقى على غرار أزمة النفط بالكامور (جنوب) وأزمة الفوسفات بمناجم قفصة جنوب غربي البلاد.

وعلى الرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، أبدى ليونة في أول جلسة تفاوضية مع حكومة هشام المشيشي، لتجنب التصعيد أو التصادم فإن هذا المعطى لا يشفع لحكومة المشيشي بأن تنكب سريعا على معالجة الأوضاع التي تذر بانفجار اجتماعي.

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أن "حكومة المشيشي ستكون حكومة إيقاف النزيف والحد من تفاقم الاحتقان

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أن "حكومة المشيشي ستكون حكومة إيقاف النزيف والحد من تفاقم الاحتقان

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أن "حكومة المشيشي ستكون حكومة إيقاف النزيف والحد من تفاقم الاحتقان

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أن "حكومة المشيشي ستكون حكومة إيقاف النزيف والحد من تفاقم الاحتقان

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.

تراهن حكومة هشام المشيشي على تجاوز جملة من التحديات الجسيمة التي تتطلب حولا عاجلة حيث تعمل الحكومة على حللتها في خطوة لإعادة منسوب الثقة المهتز بينها وبين التونسيين. ويعد المشيشي نفسه في وضعية لا يحسد عليها بين ضرورة تجاوز العقبات المحاطة بالمطالب الشعبية وحتمية عودة النشاط في مواقع الإنتاج الحيوية.

خالد هودي

تونس - لا يزال التونسيون ينتظرون أولى خطوات الحكومة من أجل تحقيق بوادر انفراج لازمة التي تعيشها البلاد على جميع المستويات وخصوصا منها الاقتصادية والاجتماعية، في ظل البداية الجيدة مع الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) الذي يدرك دقة المرحلة.

وتطرح صعوبة التحديات التساؤل حول حقيقة وجود الإرادة السياسية للإصلاح وإمكانية نجاح المشيشي وفريقه الحكومي في حلحلة أزمة مواقع الإنتاج (النفط والفوسفات) التي تشهد شللا تاما بسبب الغضب الشعبي، علاوة عن كونها تحديات مترابطة عاجز عن معالجتها الحكومات المتعاقبة.

ونذرت النقابات الأساسية لاعوان وإطارات المجمع الكيميائي التونسي بولاية (محافظة) قابس (جنوب) في بيان أصدرته الإثنين، بما اعتبرته ممارسات لا مسؤولة للإدارة الجهوية للمجمع الكيميائي التونسي والتي ساهمت حسبا جاء في نص هذا البيان في تعكير المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة.

وقررت النقابات مواصلة الوقفات الاحتجاجية وإيقاف تصدير منتجات المعامل بقابس إلى حين تحديد موعد لجلسة عمل جهوية تلتبي كافة مطالب العمال المتمثلة في الإسراع بالانتخابات وصرف منحة تحسين الإنتاجية في الإبن وتحسين الضارب الشهري الخاص ومراجعة ضارب براعي خاصة الجهة في آخر السنة، ومد النقابات بالهيكلة التنظيمي والتسريع بتنفيذ المشاريع البرمجة والمطلبة.

وأعلنت هذه النقابات في بيان لها صدر عقب اجتماع انعقد في 19 سبتمبر الحالي بحضور الفرع الجامعي للنفط والمواد الكيميائية وتحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بقابس عن استعدادها في صورة عدم التجاوب الإيجابي مع مطالبها للدفاع عن مكاسبها بكل الأشكال الخيالية المنسوجة بما فيها الإضراب مع توقيف الإنتاج وذلك بالتنسيق مع هيكلها الجهوية.

انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة لترقية شرعية المؤسسات المنتخبة بالجزائر

أحزاب الموالات، كجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الجزائرية الشعبية وتجمع أمل الجزائر التي يقبع قاداتها في السجون، فبينما يبدو أن أحزاب المعارضة غير مستعدة لخوض مثل هذا الاستحقاق، لا تزال أحزاب أخرى تنتظر الترخيص الرسمي من وزارة الداخلية.

ويبدو أن غياب التشاور بين السلطة والطبقة السياسية حول القرار سيولد حالة من التناحر، وقد تذهب السلطة إلى انتخابات تشريعية مبكرة من دون قوى تمثيلية للمجتمع، مما يبيق أزمة شرعية قائمة في المؤسسات الجديدة، خاصة في ظل عدم استعداد قطاع عريض من الأحزاب السياسية، فضلا عن الظروف السياسية والصحية التي تحول دون بلورة مشاريع حزبية وانتخابية بديلة لقوى لا زالت محل رفض شعبي.

ونهب البعض إلى حد المطالبة بسحب شعار جبهة التحرير التاريخية من الحزب الحالي، على اعتبار أنها موروثة جماعي لكل الجزائريين، حسب ما ورد في وثيقة حزب جيل جديد التي أرسلها للجنة تعديل الدستور في إطار عملية الإثراء.

إلى "إصلاحات عميقة وجزائر جديدة"، فإن العودة القوية للمخزون البشري لنظام بوتفليقة إلى الواجهة من خلال تصد مؤسسات أهلية استحدثت للقيام بالحملة الدعائية للدستور، واستنفاذ أحزاب الموالات للحضور القوي في الاستحقاق المذكور، يجعلان خطاب التغيير مجرد نذر للرماد في العيون، بحسب تصريح رئيس جبهة العدالة والتنمية عبدالله جاب الله.

الرئيس الجزائري يسعى إلى تحقيق مبدأ الفصل بين المال والسياسة عبر استحداث قانون جديد للانتخابات

ويبدو أن تأخر صدور أي تعليق من القوى السياسية في البلاد حول قرار الانتخابات التشريعية المبكرة، هو وليد حالة الارتباك الذي يخيم على المشهد السياسي في البلاد، واستمرار القبضة الحديدية بين السلطة وفعول الحراك. وأفرزت الاحتجاجات السياسية المعلقة حالة من الاضطراب حتى داخل

رؤوس القوائم والمراتب الأولى فيها، كانت تبايع وتشتري قبيل انتخابات 2017، في حلقة ضيقة تشكلت من مسؤولين كبار في حزب جبهة التحرير الوطني الحائز على أغلبية البرلمان (160 مقعدا من 462) وعدد من الوزراء والمسؤولين في العهد السابق".

وهي الإفادة التي شكلت منعرجا في نغش البرلمان الذي مرر الدستور الجديد منذ أيام فقط، رغم الانتقادات التي وجهت للرئيس تبون، وطعنن مبكرا في شرعية الدستور المذكور، مما يزيد من شكوك المعارضين حول توظيف المؤسسات المنتخبة في تمرير أجندتها تم التخلص منها، للظهور في ثوب الإصلاحات والاستجابة لمطالب الحراك الشعبي.

ويعتزم الرئيس الجزائري تحقيق مبدأ الفصل بين المال والسياسة، عبر استحداث قانون جديد للانتخابات من خلال تشكيل لجنة جديدة من المختصين في القانون، وأوكل رئاستها لرئيس لجنة تعديل الدستور الخبير أحمد لعرايبي، الذي طالته العديد من الانتقادات حول النسخة النهائية للدستور الذي أعدته لجنته. وفيما يجري الترويج لخطاب التخلص من تركة نظام الرئيس السابق، والذهاب

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.



انتخابات مبكرة للتخلص من رموز النظام السابق

وتعتبر هذه الملفات العالقة بمثابة تركة مورثة من 9 حكومات متعاقبة منذ 2011، ما يصعب دور حكومة المشيشي التي ستقود "المعركة"، ويطرح مدى قدرتها على حلها وحيدة أم أنها ستستجد بسند سياسي واسع من الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية الفاعلة.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أن "حكومة المشيشي ستكون حكومة إيقاف النزيف والحد من تفاقم الاحتقان

صابر بلدي

الجزائر - وسط غموض يخيم على المشهد الجزائري، تستحدث السلطة الجديدة في البلاد خطاها للتخلص من تركة نظام الرئيس السابق، في إطار حزمة إصلاحات سياسية تعهدت بها، بدأت بدستور جديد سيعرض للاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر القادم، وتوجه إلى انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

وأعلن الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، خلال لقاء له بوسائل إعلام محلية، عن نية السلطة تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة قبل نهاية العام الجاري، من أجل استعمال ما أسماه بـ"مسار الإصلاحات" التي تعهد بها الجزائريين أثناء حملته الانتخابية للرئاسيات التي جرت في ديسمبر الماضي.

ورغم الريبة في قرعة السلطة على تنظيم الاستحقاق المذكور في الموعد الذي كشف عنه تبون، فإن اللافت أن حل المؤسسات المنتخبة المورثة عن نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بات في حكم المحسوم، وأن السلطة الجديدة عازمة على المضي في مخطط